النهضة العربية للديمقراطية والتنمية
Arab Renaissance for Democracy & Development
ARDD

موجز السياسات

محلية قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325: دور منظمات المجتمع المدني الأردنية التي تقودها النساء

2024

ملخص

يتناول موجز السياسات هذا التحليل المستمد من البحث الذي أجراه فريق النهضة لدراسات المرأة في منظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية (أرض) في الفترة من نيسان/أبريل إلى آب/أغسطس 2023 بعنوان «دور منظمات المجتمع المدني ذات القيادة النسائية في تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم *1325* والخطة الوطنية في الأردن». يُعد البحث ركيزة للأساس المنطقي والتوصيات المقترحة هنا، إذ يُلقي الضوء على التحديات التي تواجهها منظمات المجتمع المدني التي تقودها النساء مع تحديد الفرص المتنوعة والمتأصلة في عملية محلية العمل الإنساني. ويؤكد هذا الموجز على الدور الحاسم التي تلعبه هذه المنظمات في تخطي التحديات والاستفادة من الفرص لتحقيق محلية أجندة المرأة والأمن والسلام، ويهدف إلى توجيه السياسات والممارسات التي تمكّن منظمات المجتمع المدني التي تقودها النساء وتعزز دورها في التنفيذ المستدام للخطة الوطنية الأردنية.

مقدمة

تهدف أجندة المرأة والأمن والسلام التي أطلقها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بموجب قراره رقم 1325 إلى تعزيز مشاركة المرأة وقيادتها في مساعي السلام والأمن على مستوى العالم. **ويعكس اعتماد الخطة الوطنية لتفعيل القرار 1325 في الأردن التزام البلاد بإدماج منظور العدالة بين الجنسين في مبادرات السلام والأمن.** مع ذلك، وعلى الرغم من الجهود الجديرة بالثناء، فما تزال هناك تحديات قائمة من حيث ترجمة المبادئ العالمية إلى سياقات محلية بفعالية. يسعى موجز السياسات هذا إلى الكشف عن الديناميكيات الخارجية التي تُعيق المشاركة الهادفة لمنظمات المجتمع المدني التي تقودها النساء في عملية محلية الأُطر الدولية، وتقديم رؤى عملية بشأن دورها في تفعيل أجندة المرأة والأمن والسلام بموجب الخطة الوطنية الأردنية. ويستهدف الموجز جمهوراً متنوعاً (يشمل صناع السياسات، والمسؤولين الحكوميين، ومنظمات المجتمع المدني، والأكاديميين، والممارسين، والجهات المانحة، والمنظمات الدولية المشاركة في تنفيذ أجندة المرأة والأمن والسلام)، كما يلقي الضوء على المساهمات التي تقدمها الجهات الفاعلة في المجتمع المدني في عملية محلية الأُطر الدولية. ويتطلب الدور المحوري الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني التي تقودها النساء في سد الفجوة بين الأطر الدولية والحقائق على أرض الواقع اهتماماً مركّزاً. إن فهم العقبات التي تواجه هذه المنظمات لهو أمر غاية في الأهمية لتطوير استراتيجيات ناجحة في محلية أجندة المرأة والأمن والسلام. **ومن خلال تقديم استنتاجات قائمة على الأدلة، يوفر الموجز معلومات حول أهمية مشاركة المجتمع المدني، ويُقدم توصيات لتعزيز التعاون مع هذه الجهات الفاعلة.** ومع تقدم الأردن نحو تنفيذ الخطة الوطنية الأردنية الثانية، فإن دور منظمات المجتمع التي تقودها النساء في التصدي للتحديات وإتاحة الفرص لعملية أكثر فعالية فيما يتعلق بمحلية الأطر قد أصبح جلياً. ومن المتوقع أن تساعد الرؤى والأفكار المستخلصة من هذا الموجز في إثراء السياسات والممارسات التي تُمكّن منظمات المجتمع المدني التي تقودها النساء في الأردن وتعزز مخرجات حفظ السلام المستدام في البلاد.

سياق السياسة: الدور التحولي الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني التي تقودها النساء في محلية أجندة المرأة والأمن والسلام

في الأردن، تجسدت الجهود الرائدة لتفعيل محلية أجندة المرأة والأمن والسلام في هيئة الخطة الوطنية الأردنية التي تم اعتمادها في عام 2018 وتهدف إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في مختلف جوانب عمليات السلام والأمن من خلال تسليط الضوء على الصلة بين مشاركة المرأة الهادفة والمستدامة في عمليات بناء السلام وحفظه. ويجدر بالذكر أن نجاح الأردن في تطوير خطته الوطنية وتنفيذها قد أبرز الجهود التعاونية بين الهيئات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، وقد تولت اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة قيادة العملية من خلال اتباع نهج تشاركي والتأكد من المشاركة الفاعلة لمختلف الجهات المعنية لضمان إدماج وتكامل وجهات النظر المختلفة. وبهذا المعنى، مثلت منظمات المجتمع المدني القوة الدافعة وراء عملية تطوير الخطة الوطنية، ومن بينها منظمة النهضة العربية (أرض) التي لعبت دوراً رئيسياً في تسهيل تنسيق جهود المناصرة بفضل تأسيس التحالف الوطني الأردني للمنظمات غير الحكومية (جوناف) في عام 2016. واستناداً إلى الرؤى والأفكار المستخلصة من تقرير الدروس المستفادة بعد الانتهاء من المشروع الأولي في إطار الخطة الوطنية الأردنية الأولى، وكذلك من مراجعة المنشورات والمراجع حول مشاركة المجتمع المدني في تنفيذ أجندة المرأة والأمن والسلام، فقد **برزت منظمات المجتمع المدني التي تقودها النساء بوصفها عوامل للتغيير، ودفعت إلى تفعيل محلية أجندة المرأة والأمن والسلام في الأردن وعلى مستوى العالم. وفي الواقع، تمتلك هذه المنظمات، التي تعمل على مستوى القواعد الشعبية، فهماً دقيقاً للديناميكيات والاحتياجات المحلية.** وإن الاعتراف بها كجهات فاعلة رئيسية في عملية تفعيل محلية قرار مجلس الأمن رقم 1325 هو أمر ضروري لسد الفجوة بين الأطر الدولية والحقائق على أرض الواقع. **كما تضمن مشاركتها أن تصبح أجندة المرأة والأمن والسلام راسخة في نسيج المجتمعات الأردنية، ما يعكس وجهات النظر المتنوعة، ويعزز الإدماج والشمول، ويسهم في النهاية في النهوض المستدام والتحويلي بالسلام والأمن.** ومع ذلك، وعلى الرغم من الجهود العديدة المبذولة من أجل المشاركة النشطة لمنظمات المجتمع المدني التي تقودها النساء في تطوير الخطط الوطنية، **إلا أنه ما تزال هناك تحديات وفجوات قائمة** في الاعتراف بدورها في تنفيذ تلك الخطط.

سد الفجوات القائمة في محلية أجندة المرأة والأمن والسلام في الأردن

تنبع القضية الجوهرية التي أبرزها تحليل البحث من الطبيعة الدولية المتأصلة لأجندة المرأة والأمن والسلام، والتي **لا تأخذ في الحسبان في كثير من الأحيان ديناميكيات القوة المحلية والهياكل الهرمية القائمة على الفروقات بين الجنسين في بلدان جنوب الكرة الأرضية.** ويتمحور الاهتمام حول مسألة **كنه الجهات التي تحظى باهتمام كبير كما يتم الاستماع إلى وجهات نظرها وتجاربها في مساعي تفعيل المحلية هذه.** لذلك، يُصبح فحص بنود المشاركة أمراً بالغ الأهمية، مع التعمق في تحديد الأُطر والمنهجيات والاستراتيجيات الموظفة في العملية. ويؤكد هذا الخطاب على الحاجة إلى تحليل توزيع القوة في صياغة النهج المحلية وتنفيذها، وتقييم ما إذا كانت الجهات الفاعلة المحلية تتمتع بوكالة فعلية وقوة في اتخاذ القرار أو ما إذا كانت العملية ما تزال خاضعة لهيمنة الجهات الفاعلة الخارجية. ويستدعي هذا استكشافاً

نقدياً لديناميكيات القوة والتمثيل والشمول لضمان أن تكون الجهود المبذولة لتحقيق المحلية تحويلية ومنصفة ومفيدة بالفعل للنساء والمجتمعات في آن معاً ضمن سياقات مختلفة في أنحاء العالم.

لقد توصل البحث إلى وجود فجوة في نشر المعرفة، لاسيما بين المنظمات الشعبية الفاعلة التي تعمل في حفظ السلام من أجل مجتمعاتها. وتتماشى هذه المنظمات، التي تعمل بشكل عضوي وغالباً خارج دائرة الضوء العالمية، مع مبادئ أجندة المرأة والأمن والسلام من دون أن تحظى بأي اعتراف وتقدير يُذكر. وتنشأ الفجوة المفاهيمية عندما لا تتناول الترجمات المحلية لقرار مجلس الأمن رقم 1325 بشكل كافٍ الاحتياجات المحددة والحقائق على المستوى المحلي. ولا يمكن سد الفجوة بين الدولي والمحلي فقط من خلال إنشاء أجندة محسنة للمرأة والأمن والسلام، فأي سياسة دولية عاجزة بطبيعتها عن استيعاب تعقيدات السياقات المحلية المتنوعة. يمثل السرد السائد حول أجندة المرأة والأمن والسلام، والذي تَشكّل في الغالب من خلال تفسيرات قرار مجلس الأمن رقم 1325، جزءاً من خطاب أوسع نطاقاً عن المرأة والأمن والسلام ما يستلزم فهماً أكثر دقة له.

وعلى هذه الخلفية، يُصبح إنشاء الشبكات والتحالفات أمراً بالغ الأهمية لتعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني على المشاركة الفعالة والتفاوض مع المنظمات غير الحكومية الدولية والمؤسسات الحكومية. وبهذا المعنى، اتخذت منظمة النهضة العربية (أرض) في عام 2016 خطوة استباقية من خلال تأسيس التحالف الوطني الأردني للمنظمات غير الحكومية (جوناف) بهدف تعزيز التنسيق والتعاون بين مختلف الكيانات فضلاً عن الدعوة إلى محلية ولا مركزية العمل الإنساني والتنموي في الأردن. إن التركيز على دور المرأة باعتبارها عنصراً فاعلاً في الأمن والسلام، إلى جانب تعزيز قرار مجلس الأمن رقم 1325، يؤكد على أهمية هذا التحالف. ومع ذلك، ثمة تحديات قائمة، وخاصة في ضمان الاعتراف بالدور الحيوي الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني التي تقودها النساء، ودمج مساهماتها بفعالية في الخطاب الأوسع نطاقاً بشأن السلام والأمن. ويسعى بيان المشكلة هذا إلى الكشف عن هذه التعقيدات ولفت الانتباه إلى الحاجة الملحة إلى نهج أكثر إدماجاً وشمولاً في تفعيل محلية أجندة المرأة والأمن والسلام في الأردن.

وكانت المقابلات التي أجرتها منظمة النهضة العربية (أرض) قد كشفت عن عقبات كبيرة في تكييف أجندة المرأة والأمن السلام مع السياقات المحلية، وخاصة ضمن المشهد الأردني.

أولاً، ظهر تباين بين منظمات المجتمع المدني التي تقودها النساء في فهم وإدراك أجندة المرأة والأمن والسلام، وقرار مجلس الأمن رقم 1325، والخطة الوطنية الأردنية بشأن تفعيل هذا القرار. وفي حين تُظهر المنظمات الدولية فهماً واضحاً وتكاملاً لهذه الأطر في برامجها، فإن منظمات المجتمع المدني تُظهر مستويات متفاوتة من الفهم، حيث ينظر إليها البعض في المقام الأول من منظور أوضاع النزاع وما بعده بدلاً من الاعتراف بأهميتها في الأوضاع التي لا يسودها النزاع. **ويشير هذا المنظور المحدود إلى وجود فجوة في جهود تفعيل مفاهيم المحلية، إذ لا تتوافق الأعراف والمعايير العالمية مع السياقات والأولويات المحلية بصورة فاعلة.** بالإضافة إلى ذلك، طرأ تقدم ملحوظ في تعميم منظور المساواة بين الجنسين، وخاصة ضمن القطاعات العسكرية والأمنية والحكومية من خلال الخطة الوطنية الأردنية الأولى. وقد ساهمت منظمات المجتمع المدني التي تقودها النساء في تنفيذ الخطة الوطنية، وخاصة أثناء الاستجابة لجائحة كوفيد-19، إلا أن هناك تحديات في قياس أثرها بسبب محدودية القدرة على الوصول إلى البيانات. وفي حين تعترف الجهات المانحة والحكومة بالتقدم الملحوظ المحرز في تعميم منظور المساواة بين الجنسين، تسلط منظمات المجتمع المدني الضوء على الحاجة إلى تقييم واضح لمساهماتها في ضوء التباينات المستمرة في تصور دورها وفهمه من قبل الجهات المعنية الخارجية، والحكومة ومنظمات المجتمع المدني نفسها.

علاوة على ذلك، يواجه تفعيل محلية قرار مجلس الأمن رقم 1325 عقبات إضافية من حيث قدرات منظمات المجتمع المدني، والعراقيل البيروقراطية، وتخصيص الأموال. وكثيراً ما تكون منظمات المجتمع المحلي مدفوعة بالجهات المانحة ومرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالأجندات الدولية، وتسعى إلى الحصول على موارد إضافية بدلاً من تطوير أجنداتها الخاصة. وفي الواقع، تشير البيانات إلى تباين مثير للقلق في تخصيص التمويل، فلا يوجه سوى 30 % منه إلى منظمات المجتمع المدني. ويثير هذا الاستثمار المحدود تساؤلات حول التوزيع غير المتكافئ للموارد والتهميش المحتمل لمنظمات المجتمع المدني الأقل تنظيماً. فمن بين منظمات المجتمع المدني الأردنية، تلقت خمس منظمات فقط تمويلاً من الصندوق المشترك للخطة الوطنية الأردنية، ما ترك العديد غيرها دون دعم. **ويشكل هذا الخلل تحدياً كبيراً بالنسبة لتفعيل محلية القرار 1325، وخاصة بالنظر إلى الدور الحاسم الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني التي تقودها النساء في دفع أهدافه.** ومع ذلك، فإن التوزيع الحالي للتمويل لا يُعيق الجهود المبذولة في بناء قدرات منظمات المجتمع المدني التي تقودها النساء وحسب، بل يؤدي أيضاً إلى إدامة الاعتماد على الجهات الفاعلة الخارجية وأجندات الجهات المانحة.

وكذلك، أعربت المنظمات عن قلقها بشأن **تقلص المساحات المدنية والحاجة إلى إجراءات حكومية مبسطة للموافقة على المشاريع.** ويكمن التحدي الكبير في التعامل مع اللغة الفنية لهذه الأُطر الدولية ما يعني اللغة المستخدمة في الخطة الوطنية الأردنية تالياً. وغالباً ما ترى منظمات المجتمع المدني التي تقودها النساء ومجتمعاتها هذه التفويضات على أنها مفروضة عليها، الأمر الذي يثير تساؤلات حول استقلاليتها في التنفيذ. **وتتطلع المنظمات المحلية، المدفوعة بالمبادرات الشعبية، إلى إحداث تغيير تحويلي يتجاوز مجرد الامتثال في تحدٍّ منها لديناميكيات القوة السائدة.**

وفيما يتعلق بالنهج التشاركي، يشير البحث إلى أن إشراك منظمات المجتمع المحلي في تطوير الخطة الوطنية الأردنية الأولى والثانية كان ناجحاً للغاية؛ فقد أجرت اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة 16 مشاورة مع منظمات المجتمع المدني لجمع المدخلات، ما يدل على المشاركة الفعالة. إلا أن منظمات المجتمع المدني لم تتمكن من الحصول على النسخة الأخيرة من الوثيقة ما أثار شكوكاً حول موضوع المساءلة. ورغم التقدير الذي حظيت به منظمات المجتمع المدني للدور الذي لعبته في مرحلة التطوير، إلا أن مشاركتها كانت محدودة أثناء التنفيذ، كما ما تزال الأدوار المحددة التي تضطلع بها منظمات المجتمع المدني التي تقودها النساء في دفع الخطة الوطنية الأردنية الأولى والثانية غامضة. **ويسلط هذا الانفصال بين مرحلتي التطوير والتنفيذ الضوء على التحديات القائمة في الحفاظ على التعاون والتواصل المستمرين بين منظمات المجتمع المدني والجهات المعنية الأخرى.** علاوة على ذلك، يثير هذا الغموض أسئلة عن التوقعات والمسؤوليات الملقاة على عاتق منظمات المجتمع المدني التي تقودها النساء في توجيه تنفيذ الخطط الوطنية. وقد أكد المستجيبون على الحاجة إلى إرشادات أوضح ودعم لفهم دورهم ومساهمتهم في تحقيق أهداف الخطة الوطنية.

الاستنتاجات

يمثل تفعيل محلية قرار الأمم المتحدة رقم 1325 بشأن المرأة والأمن والسلام والخطة الوطنية بشأن تفعيل القرار في الأردن خطوة حاسمة نحو تحقيق العدالة بين الجنسين، وتمكين المرأة، وحفظ السلام الدائم في البلاد. وقد كشف هذا الموجز عن التحديات التي تواجهها منظمات المجتمع المدني التي تقودها النساء في المساهمة في عملية تفعيل محلية هذه الأطر، مؤكداً على الحاجة إلى تغيير تحولي بما يتجاوز مجرد الامتثال لمثل هذه التفويضات الخارجية. ويُعد إشراك منظمات المجتمع المدني التي تقودها النساء طيلة عملية تفعيل محلية أجندة المرأة والأمن والسلام أمراً غاية في الأهمية من أجل اتباع نهج شامل ودامج، ما يتطلب آليات للمشاركة، والتوجيه الواضح، وتوفير فرص التعاون مع أصحاب المصلحة جميعهم، كما يغدو الالتزام طويل الأجل وتوفير الموارد من طرف الجهات المانحة، والمنظمات الدولية والحكومة الأردنية أمراً ضرورياً لتحقيق تقدم مستدام وضمان المشاركة الهادفة في عمليات صنع القرار.

التوصيات

لصناع السياسات

- إجراء جلسات حوار فصلية مع منظمات المجتمع المدني لتعزيز الفهم المشترك لمبادئ أجندة المرأة والأمن والسلام وضمان النقاشات الدامجة.
- تعزيز آليات الرصد والتقييم من خلال تشكيل فرقة عمل مكرسة لتطوير المؤشرات الموحدة، وأدوات جمع البيانات، وقوالب إعداد التقارير. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي تنظيم ورش عمل منتظمة حول بناء القدرات لتدريب الجهات المعنية على إجراءات الرصد والتقييم وضمان مشاركتها النشطة في هذه العملية.
- تبسيط اللغة والعمليات لضمان مشاركة منظمات المجتمع المدني من خلال منحها المساحة اللازمة للمشاركة في حوارات السياسة، وحضور المشاورات، والوصول إلى فرص التمويل.
- إنشاء منصات أو بوابات إلكترونية عبر الإنترنت يمكن لمنظمات المجتمع المدني من خلالها العثور بسهولة على المعلومات، وتسليم المقترحات، وتتبع مدى التقدم الذي أحرزته طلباتها.
- تدعيم عمليات صنع القرار التشاركية التي تُشرك منظمات المجتمع المدني ذات القيادات النسائية في تخصيص الأموال وإدارتها وفي النقاشات الاستراتيجية الأخرى.

للجهات المانحة

- تعزيز قاعدة البيانات المركزية عبر الإنترنت التي تضم معلومات شاملة عن التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الوطنية الأردنية، بما في ذلك الإنجازات الرئيسية والأنشطة والموازنات والنتائج؛ والتأكد من إتاحة هذه المنصة لجميع الجهات المعنية.
- توفير دعم شامل وموجّه لبناء القدرات لمنظمات المجتمع المدني التي تقودها النساء فيما يتعلق بالمهارات التنظيمية (الإدارة، والتخطيط، والدعوة والمناصرة).
- تصميم آليات عادلة للتمويل.
- زيادة تخصيص الأموال لمنظمات المجتمع المدني لتعزيز مشاركتها الهادفة في تنفيذ الخطة الوطنية الأردنية.

للمجتمع المدني

- دعم التحالفات والشبكات بين منظمات المجتمع المدني لتعزيز جهود الدعوة والمناصرة الجماعية، والاستفادة من الموارد المشتركة وتعظيم أثرها في النهوض بمحلية القرار 1325 بشأن المرأة والأمن والسلام، والخطة الوطنية لتفعيل هذا القرار.
- إعطاء الأولوية لإدماج النساء المهمشات ومشاركتهنّ الفعالة في عمليات صنع القرار المتعلقة بمحلية القرار 1325 والخطة الوطنية، وضمان أن تكون أصواتهنّ ووجهات نظرهنّ وتجاربهنّ محورية في سائر جوانب عملية التنفيذ.
- إنشاء منصات للمشاركة المستمرة للتعلم بين الأقران وإدارة المعرفة.
- تعزيز الإنتاج المعرفي من أجل فهم محلي أكبر لقرار الأمم المتحدة رقم 1325.